المجلة التاريخية الجزائرية
ISSN: 2572-0023 / EISSN: 2716-9065
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/664
المجلد: 09، العدد:01 (2025)، ص461-477

أهمية رصيد أرشيف المؤسسات العمومية في كتابة التاريخ المحلي
دراسة لأرشيفات ولاية بسكرة

The importance of public institutions 'archives in writing local History
Study of Archives in the wilaya of Biskra

وافية نفطي
جامعة بسكرة (الجزائر)
Ouafia.nafti@univ-biskra.dz

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2025/03/31
تاريخ القبول:
2025/05/04

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الأرشيف
- ✓ المؤسسات العمومية
- ✓ التاريخ المحلي
- ✓ ولاية بسكرة

الملخص:

من العراقيل التي تصادف الباحث في تاريخ الجزائر المعاصر هي ندرة المصادر المتمثلة في الوثائق الأرشيفية، خاصة منها المحلية سواء على المستوى مركز الأرشيف الوطني الجزائري، وعلى مستوى الدوائر والبلديات مما يؤثر على قيمة الإنتاج العلمي في مجال الكتابة التاريخية. وفي ظل صعوبة البحث في الأرشيف المركزي والاستفادة منه بطريقة دقيقة وشاملة، علينا البحث عن مصادر وأرشيفات أخرى من أجل المساهمة في كتابة تاريخ الجزائر العام والخاص لكل منطقة. لذلك جاءت هذه الدراسة، البحث في رصيد أرشيفات المؤسسات العمومية بولاية بسكرة، والمتمثل خاصة في الأرشيف الموروث عن الحقبة الاستعمارية من أجل تبيان أهميته ومدى مساهمته في دراسة تاريخ المنطقة خاصة خلال فترة الاستعمار الفرنسي.

Article info

Received:
31/03/2025
Accepted:
04/05/2025

Key words:
- ✓ Archive
- ✓ Public Institutions
- ✓ Local History
- ✓ wilaya of Biskra

Abstract:

Among the most hurdles facing researchers in contemporary Algerian History, is the scarcity of archival documents, especially local ones; whether at the Algerian National archive center or at the level of Districts and Municipalities; which in turn affects its scientific production value in the field of historical writing. In light of this difficulty of research in the central archive and its given benefits in an accurate and comprehensive manner, one must search for other sources and archives in order to contribute to writing the general and specific history of Algeria for each region. Therefore, this study will highlight researching the archives of public institutions in the wilaya of Biskra, and representing, especially the archives inherited from the colonial era in order to demonstrate its importance and the extent of its contribution to the study of the region's history, particularly during the period of the French colonialism.

مقدمة

من منطلق، مبدأ لا تاريخ بدون وثيقة (الرحمان، 1962، صفحة 33) وهو الأساس الذي يقوم عليه المنهج التاريخي، وهو ما عبر عنه أسد رستم (رستم، 2002، صفحة 14) في كتابه مصطلح التاريخ بقوله: "**إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها، هذه قاعدة عامة لا جدل فيها**"، والمقصود بالأصول المصادر بجميع أنواعها. وتعتبر الوثائق أهم المصادر التي يعتمد عليها الباحث في التاريخ كونها تقربنا من الحقائق، وتزودنا بمعلومات ثرية ومتنوعة، حيث توثق الأخبار، وتسمى بالمصادر الأولية، وهي أكثر المصادر صحة وموثوقية نظرا لصدورها بطريقة رسمية من الهيئات التي تمثل الدولة. وتشمل الوثائق التاريخية جميع أنواع الوثائق التي تمثل كافة مناحي الحياة السياسة والدينية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والاعتماد على الوثائق التاريخية يُكسب الأبحاث والدراسات قيمة كبرى ومصداقية أعلى؛ ذلك لأنها تعمل على توثيق الأحداث عند وقوعها وتعمل على حفظ التفاصيل لتحكي الحقيقية وتحفظها من الاندثار.

وفي ظل ندرة الوثائق التاريخية وصعوبة الحصول عليها خاصة عند الشروع في كتابة التاريخ الجزائر العام أو المحلي بكل تفاصيله وحيثياته نصطدم بعدة عراقيل منها، الإدارية بيروقراطية، ووضع الحواجز وتحديد الشروط من أجل الاطلاع على بعض وثائق الأرشيف، وأيضا شخصية مرتبطة بطبيعة الأشخاص الذين يمتلكون أرشيف، كظاهرة تكنيز الأرشيف وتخبئته.

وجاءت فكرة البحث عن المصادر المحلية، ذلك في إطار مشروع بحث في تاريخ منطقة الزيبان ومدينة بسكرة، حيث تنبهنا إلى شبه غياب للوثائق التاريخية المحلية باستثناء الموجودة على مستوى الأرشيف الفرنسي، ومن المؤشرات التي ألحت على ذلك الأبحاث التي قام بها الباحثين في تخصص الهندسة المعمارية والتهيئة العمرانية في نشر مخططات لمدينة بسكرة وما جاورها تعود للفترة الاستعمارية منذ المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، مصدرها أرشيف ولاية بسكرة. علما أنه كان لدينا فكرة بسيطة حول توفر بلدية بسكرة لجملة من الوثائق الأرشيفية تعود لفترة الاحتلال الفرنسي.

كانت نتيجة البحث الأولية رغم صعوبتها، هي الكشف على مجموعة من وثائق رصيد الأرشيفات المحلية، على الرغم من مادتها المتواضعة لدى البعض منها إلا أن لها أهمية في كتابة تاريخ الجزائر العام والمحلي. نذكر على سبيل المثال أرشيف بلدية بسكرة، وأرشيف بلدية جمورة، وأرشيف المديرية العامة للأشغال العمومية، والأرشيف المحفوظ لدى الموثقين العامين، إلى جانب الأرشيف الخاص أو العائلي الذي يبق في اعتقادنا أهم وأغنى أنواع الأرشيفات المحلية. وسوف نقوم من خلال هذه الدراسة بعرض مختصر لمحتوى بعض هذه الأرشيفات ومدى الاستفادة منها في الكتابة التاريخية، مع التركيز على رصيد أرشيف بلدية بسكرة نظرا لثرائه حيث تم في وقتنا الحاضر استغلاله بشكل واسع من قبل الباحثين المختصين بالهندسة المعمارية والمدنية بالدرجة الأولى ثم الباحثين في التاريخ المعاصر بالدرجة الثانية.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تهدف هذه الدراسة إلى دعوة الباحثين إلى استغلال الأرصدة المتوفرة بمصالح أرشيف المؤسسات العمومية لولاية بسكرة وتوظيفها في أبحاثهم العلمية والتاريخية كل حسب تخصصه، كما أنها دعوة أيضا إلى كتابة التاريخ المحلي من خلال الأرشيف المحلي، وفتح المجال واسعا أمام الباحثين عامة في البحث بأرشيفاتهم المحلية.

وتجدر الإشارة أن بعض الباحثين قد خاضوا في مثل هذه التجربة أعطت ثمارها رغم قلتها، نذكر: دراسة محمد الكبير فقيقي، دراسة لوثائق من أرشيف بلدية لقنادسة، ودراسة خالد بوهند، دراسة رصيد مصلحة الأرشيف لولاية وهران الموروث عن الحقبة الاستعمارية، ودراسة زايدي عز الدين، أهمية الأرشيف البلدي لكتابة تاريخ الجزائر-أرشيف بلدية سيدي بلعباس أنموذجا-، ودراسة محمد بوراس، كريم ولد النبية، كراء أراضي البليدة التابعة لدوار مسار-منطقة سيدي بلعباس أثناء الفترة الاستعمارية- من خلال أرشيف بليدة بوخنيفيس. جميعهم أكدوا على ثراء هذه الأرشيفات وكانت مصادر هاما لأبحاثهم التاريخية.

1. أهمية الأرشيف المحلي

الأرشيف هو ذاكرة كل أمة، وهو ماضيها وحاضرها ومستقبلها. وكلمة أرشيف Archives يونانية الأصل اشتقت من كلمة أرخيون أي مبنى الإدارة، واستخدمت للدلالة على وثائق الإدارات والمؤسسات الحكومية (الخولي، 2002، صفحة 10). والأرشيف قسمان وذلك حسب نوع الملكية، الأرشيف العام أو العمومي والأرشيف الخاص. ويقصد بالعام الأرشيف المنتج من قبل المؤسسات العمومية مهما كان نوعها سواء كانت وزارات أو هيئات حكومية، مؤسسات عمومية، جماعة محلية (بلدية – ولاية). أما الخاص فيتكون من الوثائق التي يحوزها الأشخاص أو العائلات أو المؤسسات أو المنظمات الخاصة أي ملكية خاصة للإفراد معينين (الصيرفي، 2006، صفحة 21).

احتفظت مختلف الحضارات بأرشيفها منذ القدم، لأنها تمثل توثيق لمؤسسة الدولة، فالوثائق الأرشيفية لم توجد في الأصل ليكون لها قيمة تاريخية إلا أنها اكتسبت هذه القيمة من مرور الزمن، وهذا ما يعطيها أهميتها في أعين المؤرخين (ليلى، 1984، صفحة 229). فقد وصفت الوثائق الأرشيفية أرقى أنواع المصادر التاريخية (الحويج، 2020، صفحة 223).

إن استغلال وثائق الأرشيف وإن كان عملية شاقة وصعبة إلا أنه يشكل منهجا صحيحا ودقيقا لجمع المادة العلمية الأولية والضرورية والأساسية لإنجاز أي بحث تاريخي أكاديمي، فاستغلال الأرشيف يمكن الباحث من العثور على معلومات قيمة تمكنه من الوصول إلى معطيات تاريخية مهمة قد يستحيل عليه العثور عليها من خلال رجوعه لمصادر تقليدية سهلة التناول وقريبة المنال، هذا بالإضافة أن ما تتضمنه الأرشيفات من وثائق، تمكننا من طرح إشكاليات مختلفة ذات وجهة نظر جديدة، وإعادة اعتبار ومراجعة وتحوير ما تعودنا الرجوع إليه من معلومات تقليدية؛ فدراسة التاريخ وكتابته يفرض علينا العودة إلى وثائق الأرشيف لتغطية كل ملامح الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أما عن الأرشيف المحلي، هو جزء من الأرشيف العام- المديرية العامة للأرشيف الوطني- حسب التشكيل الهرمي (الخولي، 2002، صفحة 25)، ونقصد به أرشيف المؤسسات العمومية أي مصالح الأرشيف على مستوى الإدارات العمومية وحتى المؤسسات الخاصة، والمؤسسات والمراكز الثقافية، إلى جانب الأرشيف العائلي أو الخاص، الصادر عن جهات غير رسمية أو هيئات، أو شخص معنوي، اي مجموعة الوثائق المنتجة من طرف الأشخاص أو العائلات أو المنظمات والمؤسسات الغير حكومية. مصطلح استخدمناه للدلالة على ما تحتويه هذه المؤسسات من مادة علمية خبرية هامة وضرورية لكتابة التاريخ المحلي لأية منطقة انطلاقا من مصادر، وثائق ومخطوطات محلية تؤرخ للزمان والمكان.

لقد حذر بعض الباحثين من صعوبة الخوض في التاريخ المحلي، خاصة بالنسبة للباحث المبتدئ، ويرى ناصر الدين سعيدوني (سعيدوني، 2000، صفحة 33)، أن مثل هذه المواضيع قد تحد من قدرته على التصور والتخيل وربط الأحداث ووضعها في إطار السياق العام للتاريخ، لكن الملاحظ أن المبادرة والجرأة في البحث تكون عند الباحث المبتدئ الذي يتدفق حبا وشغفا بالبحث العلمي والمضي إلى ما لا نهاية في عملية البحث وعلينا استغلال مثل هذه المقومات وتوظيفها في خدمة البحث التاريخي والكتابة التاريخية.

ومازالت الجزائر إلى اليوم في مرحلة جمع الأرشيف، والجزء الهام منه بمراكز الأرشيف الفرنسي بأكس أون برفاس، وأرشيف وزارة الدفاع والجزء الآخر مازال عند الأشخاص يَتَحَفَظُون عليه، أما بالنسبة لما هو موجود بمركز الأرشيف الوطني الجزائري- ما يخص التاريخ المعاصر وخاصة الثورة الجزائرية- فإننا لا نعلم حوله الكثير يكتنفه الغموض والسرية الكاملة والجزء المتاح منه لا يشبع شجع الباحث ولا يجيب عن الإشكاليات المطروحة حول تاريخ الجزائر عامة وتاريخ الثورة خاصة. وتجدر الإشارة أن السلطات الفرنسية عند استعدادها للرحيل من الجزائر بداية سنة 1962م قد أخذت معها كم هائل من الأرشيف المتمثل في الوثائق الإدارية والسياسية والثقافية والاقتصادية يصل إلى 200 ألف علبة (600 طن) من فترة 1830-1962. لكن بالمقابل قد تركت بعض هذا الأرشيف بالإدارات المختلفة خاصة بالعمالات والدوائر والبلديات المختلطة، ومكاتب الشؤون الأهلية، والشركات التجارية والفلاحية، والمؤسسات البنكية، والمنشئات العمرانية وشق طرق المواصلات، وهو الأرشيف المتبقي الذي نج من عملية الترحيل أو التلف، إما أنه لم يتسن الإدارة الاستعمارية ترحيل جل أرشيف المؤسسات، أو أنها أعطيت أولوية للأرشيف السري والخطير وأرشيف أدارة العمالات الثلاث. هذا هو الرصيد المتبقي المراد البحث فيه والكشف عنه، والذي الجزء الكبير منه مبعثر وفي أغلب الأحيان في حالة سيئة وغير مستغل بطريقة علمية وعقلانية.

وعلى الرغم من العراقيل البيروقراطية التي تميزت بها الإدارة الجزائرية عامة وفيما يخص حساسية الأرشيف خاصة، وطبيعة شخصية المسؤولين عن هذه الأرشيفات إلا أن النتيجة ورغم تواضعها فتحت مجالات كثيرة للبحث وطرح العديد من الموضوعات حول تاريخ المحلي لمنطقة بسكرة.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2. رصيد أرشيف المؤسسات العمومية

1.2. أرشيف بلدية بسكرة فرع حي الوادي

يعتبر أرشيف بلدية بسكرة[1] من أهم أرشيفات الولاية وقد ضاع وتلف منه الكثير من الوثائق والسجلات حسب شهادة البعض العاملين والذين تفقدوا هذا الأرشيف لفترة معينة، وقد كانت لنا فرصة للوقوف على ذلك، هذا راجع لعدة أسباب منها العوامل البشرية والطبيعية، حيث تم نقل الأرشيف من مقر البلدية القديم إلى مقدر جديد بحي الوادي.

أكبر ضرر الذي يمكن أن نسجله تمثل في الآثار السلبية التي خلفها فيضان 1969، حيث تسبب في إتلاف معظم أرشيف بلدية بسكرة الذي غمرته المياه، إلى جانب إتلاف وضياع خزائن الكتب الخاصة بالعائلات، والزوايا. يعتبر أرشيف بلدية بسكرة من أغنى الأرشيفات في الولاية الذي يعود إلى فترة الاحتلال الفرنسي للمنطقة سنة 1844م، وللأسف الشديد لم يقع اهتمام بهذا الجانب حيث لم يقع إخراجه من ذلك المستنقع، وهو قبو البلدية إلا بعد سنة 2011 عندما تقرر ترميم مقر البلدية (ما يعرف ببلدية الصيودة)، وبعدها نقل إلى مستودعات متعددة وانتهى به الأمر بحظيرة بلدية بسكرة ضمن المحجوزات، مكدسا داخل مخزن. وللعلم أن هذا جزء فقط من الأرشيف فقد بقي جزء منه في قبو البلدية. وقد أكد الباحثين الذين أرادوا الاطلاع على هذا الأرشيف، أو على بعضه، أنه كان في حالة مزرية تستدعي التدخل السريع من جانب المسؤولين، حيث أكلته العثة وغمره الغبار والرطوبة. ومن بين من حاول الاطلاع على هذا الأرشيف الدكتور مصطفى حداد رحمه الله، من أوائل الباحثين الذين نبهوا إلى أهمية هذا الأرشيف التاريخي، حيث قال إن الماء قد أتلف الأوراق والسجلات والدفاتر وأصبحت منتفخة، وذاب الحبر، إلى جانب انعدام الصيانة، أو محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

هذا الأرشيف هام يحتوي على مجموعة من العلب وسجلات ودفاتر تعود إلى الحقبة الاستعمارية، تشمل فترة أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين إلى غاية 1962. إلى جانب مجلدات خاصة بالجريدة الرسمية وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر. إلى جانب مجموعة من الوثائق والمراسلات بين عمالة قسنطينة والبلدية موزعة بين أرشيف بلدية بسكرة وأرشيف الولاية. كما لا ننس الخرائط والمخططات الخاصة ببلدية بسكرة

1- نشأت بلدية بسكرة منذ سنة 1852م ثم شهدت تطورا منذ سنة 1863 كبلدية مختلطة وهي غير تابعة الحكم العسكري لأراضي الجنوب. وبتاريخ 19 مارس 1868م صدر مرسوم يتضمن التنظيم البلدي بالجزائر، وبموجبه أصبحت بسكرة بلدية مختلطة بين المدنيين والعسكريين وفي 8 فيفري 1870م أوكل الحاكم العام ماك ماهون الإدارة المباشرة للمقدم السياسي العسكري روز شارل يساعده جول بيشو، والقايد بن قانة ممثلا للمسلمين، وأصبحت بمرسوم سنة 1874 بلدية مختلطة. وفي 22 ماي 1878م أصبحت بسكرة بلدية كاملة الصلاحيات.

-Achille Fillias, Dictionnaire des commune, **villes et villages de l'Algérie**, imprimerie Lavage 1878, p 23. Commissaire de police de Biskra, Rapport général sur biskra à Monsieur le sous Préfet de Batna, 1941.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

والتطورات العمرانية التي عرفتها عبر مراحل مختلفة. جزء من هذه الخرائط أيضا موجود بأرشيف مديرية التخطيط العمراني U.R.B.A. B و A.N.A.T.

البعض من هذه الوثائق الأرشيفية موزعة في علب أو رزم، والبعض الآخر في ملفات (دوسيات)، وأغلب الوثائق محفوظة في كراتين كبيرة لم تفهرس بعد أو توضع على الرفوف. وضعية الأرشيف إن استطعنا القول في حال سيئة، أرشيف مبعثر، الكثير من الوثائق والسجلات تحتاج إلى ترميم، إلى جانب ضيق القاعة المخصصة له.

وكأمثلة حول أنواع هذه الوثائق وطبيعة المواضيع المختلفة التي تحتويها نذكر:

- علب خاصة بالمؤسسات التجارية والمطابع.
- علب تحتوي وثائق عن مواضيع مختلفة.
- علب خاصة بالمراسلات بين عمالة قسنطينة ودائرة باتنة.
- علب كتب عليها عبارة " مواضيع مختلفة": تحتوي مثلا على بعض الفواتير، ورخص التنقل وغيرها.
- علب خاصة بكل ما يتعلق بمحطة سكة الحديد بسكرة.
- ملف: مراسلات خاصة بالأهالي في فترة الثلاثينات، ووثائق حول هجرة الجزائريين إلى العاصمة باريس وقضية البطالة.
- ملف خاص بالمجندين في الجيش الفرنسي من المرتزقة: فرقة السنغال
- ملفات تحتوي مجموعة من عقود الزواج والطلاق بمحكمة بسكرة على الشريعة الإسلامية.
- ملف خاص بمراسلات شيخ العرب بن قانة في فترة الحرب العالمية الثانية 1943-1944، كما تضمن وثائق حول طلبة شمال إفريقيا بالقاهرة، ووثيقة حول تأسيس مدرسة مسلمة حرة ونشاط الشيخ البشير الإبراهيمي ببسكرة.
- علبة خاصة بمشاريع شق الطرق، ومد قنوات المياه، والبناء والتعمير.
- علب خاصة بالمدارس الإسلامية حرة.
- علب خاصة بالجمعيات والنوادي الرياضية والنقابات.
- علب ضمن تقارير صادرة عن مديرية الشؤون الإسلامية ومناطق الجنوب.
- علبة خاصة بالانتخابات.
- علب وملفات تحمل عنوان مراسلات مختلفة (Correspondences).
- سجلات تتعلق باجتماعات ومداولات وقرارات البلدية (deliberations).

2.2. أرشيف البلدية القديمة المعروفة بالصيودة

يحتفظ هذا الأرشيف بالسجل الأم الخاص بتأسيس قانون الحالة المدنية بمدينة بسكرة، وهو الدفتر الأصلي (نسخة منسوخة عن الدفتر الأم) يعود تاريخ إنشائه إلى سنة 1891م، يتألف من 208 ورقة المعد

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كسجل لمواليد سنة 1891. حيث جاء في الورقة الأولى من السجل ما يلي: "**تأسيس وتطبيق لقانون الحالة المدنية الصادر في 32 مارس 1882 والمرسوم التطبيقي التابع له الصادر في 13 مارس 1883م. في سنة 1891 من 26 فيفري نحن السيد موريس بوال Maurice Boël (مفوض الحالة المدنية) وبأمر من السيد المحافظ (Prefet) عمالة قسنطينة بتاريخ 16 فيفري 1891 من أجل مباشرة وبصفة مفتش الحالة المدنية تطبيق قانون 23 مارس 1882 على تراب بسكرة، بلدية بسكرة**" "**بعد القرار الصادر من الحاكم العام بتاريخ 14 فيفري 1891 والذي نشر بجريدة المبشر في 15 فيفري 1891**".

3.2. أرشيف مديرية الأشغال العمومية ببسكرة

مؤسسة عمومية تابعة لوزارة الأشغال العمومية أنشئت بعد الاستقلال 1962م بعد أن كانت فرع تابع لمقاطعة قسنطينة منذ 1857 وفقا مرسوم مؤرخ بهذا التاريخ، فقد كانت مديرية الأشغال العمومية من أوائل المؤسسات التي أقامها الاستعمار الفرنسي. يحتوي أرشيف المديرية على كم لا بأس به من الوثائق التي تعود للفترة الاستعمارية يتمثل في خمس علب أطلق عليه الأرشيف التاريخي يمثل سنوات 1884-1961م، وفيما يخص موضوعات هذه الوثائق تخص المنشآت العمرانية والبنية التحتية لمدينة بسكرة. ويمكن أن نعطي فكرة حول محتوى هذه العلب:

- دفاتر سجلات العمال مابين سنة 1951-1959م.
- دفتر خاص بالمتقاعدين لسنة 1951م.
- ملفات حول الطرق البرية المقامة ببسكرة:

Boite n° : 03 Rapport de Le projet de route khang sidi Naji Biskra en 13 mars 1956.

Boite n°: 5 Rapport de route oumache- tolga en 8 out 1961.

- دفتر سحابات للمشاريع المنجزة ببسكرة 1951-1957م.
- ميكروفيلم حول مشروع طريق الوادي بسكرة.
- مخططات تصويرية حول المشاريع المنجزة.
- رسائل ومراسيم انجاز المشاريع.
- المشاريع المنجزة الخاصة بالسكك الحديدية: تحتوي هذه العلبة على الوثائق التالية

وثيقة (1): في 30 جويلية 1859م حول مشروع خط ورقلة بسكرة تم انجاز هذا المشروع من طرف شركة OCFA.

وثيقة (2): 21-7-1884 مشروع خط ورقلة-بسكرة يتبع بخط حديدي باتنة-بسكرة في 26 جويلية 1886م يبلغ طوله حوالي 80 كلم مرورا بعين التوتة، القنطرة، بسكرة.

وثيقة (3): مشروع خط تقرت -بسكرة في 4 أفريل 1901م طوله 217 كلم من طرف شركة مشاريع الجنوب.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وثيقة (4): خط أوماش– طولقة 35 كلم في مرسوم مؤرخ 1 جوان 1914 والمجسد في 1–10–1916م.

– مشاريع الطرقات:

وثيقة (1): ملف مشروع الطريق الرابط بين الشمال والجنوب في 1 جوان 1935م.

وثيقة (2): الطريق الوطني رقم 2047/01/16 في 19 ماي 1939م.

وثيقة (3): طريق 3371 مجسد من طرف مجموعة DG في عهد لوكوست في 28–4–1948.

وثيقة (4): مشروع المنطقة الإدارية باتنة المتمثل في طريق الوادي – سطيل في 7 ماي 1954م.

وثيقة (5): مشروع طريق الوادي بسكرة 5147 في 24 فيفري 1953م.

وثيقة (6): طريق خنقة سيدي ناجي–بسكرة 64 كلم في 13 ماري 1956م وتم إعادة هيكلته من جديد في 18 فيفري 1960م.

وثيقة (7): مشروع طريق أوماش–طولقة في 8 أوت 1961 من طرف رئيس منطقة إدارية M. Marcou.

– مشاريع أخرى: تزويد المنطقة الإدارية بسكرة بالمياه الصالحة للشرب في 18 ديسمبر 1945م وتم تجسيده في 9 أكتوبر 1948م.

وثيقة انجاز مشروع خطوط توزيع المياه مرفق بنشرة الخطوط المائية في 22–9–1942م.

وثيقة تقسيم الجنوب من أجل هندسة المنطقة الإدارية في 1952م.

مخطط تصوير لمشروع قاعدة مطار بسكرة في سنة 1941م.

وثيقة ملحقة مشاريع طرق خلال فترة 30–9 و3–12 1956م.

4.2. أرشيف مديرية مسح الأراضي (الكادستر)

تعود هذه الوثائق إلى أملاك الدومان أي الدولة وهي دفاتر خاصة بقانون المشخي أي سيناتيوس كونسلت سنة 1863 وتقسيم المنطقة إلى دواوير(دوار) وتفكيك نظام القبيلة إلى وحدات صغيرة وهو الدوار، وتمثل هذه الدفاتر المرجعية الوحيدة والأساسية في إثبات عقود الملكية وأصولها وحدود العقارات المملوكة، وتحديد أراضي الخواص وأراضي الدولة. إضافة إلى المرسلات المختلفة ما بين الحاكم العام وإدارة الدومان.

C A D A S T R E, Registre décret senatus consulte, N96,1896

الدفاتر أرشيف الكادستر أصلية تشمل فترة النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تمدنا بمعلومات دقيقة حول:

– حول القبائل والأعراش وأصول كل قبيلة ووضعيتها الديموغرافية ونشاطها الاقتصادي ومجالها الجغرافي

– أنواع الأراضي ومساحتها وامتدادها مع المخططات: أراض الدومان، وأرضي البلدية، وأراضي العرش، الأراضي المصادرة، والملكيات الخاصة.

وتعتبر وثائق الكداستر مصدر هام لدراسة كل ما يتعلق بالمسائل العقارية (Cote, p. 124)، كما يزودنا أرشيف الكادستر بخرائط مسح الأراضي لمدينة بسكرة 1863م، ومخطط لمدينة بسكرة سنة 1863م.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5.2. أرشيفات أخرى

يمكن أن نضيف أرشيفات أخري، منها أرشيف مستشفى الحكيم سعدان لافيجري سابقا وهو مستشفى مدني، وأرشيف الموثقين، وأخص بالذكر الأرشيف الذي كان بعهدة الموثق دريد عز الدين ويمثل أرشيف محكمة طولقة ومحكمة مليلي[1] تعود سجلاته للفترة الاستعمارية 1859م. تحوي هذه السجلات على عقود الزواج والطلاق والهبات والتركات والصدقات والأحباس، وعقود التوكيل والبيع والشراء والخصومات. فالدراسة الاجتماعية للمنطقة من خلال هذه السجلات مع تغطية لفترة زمنية محددة تمكننا من معرفة واقع المجمع خلال الحقبة الاستعمارية.

6.2. سجل الحالة المدنية بأرشيف بلدية جمورة

اعتبرته إدارة البلدية أنه أقدم سجل يعود تاريخه سنة 1891م وبالضبط وحسب ما قيد في بداية السجل يوم 18- 2- 1891م. وهو سجل خاص بالحالة المدنية أي السجل الأم وكان كاتبه يدعى شارل روز Charles Roses وهو بداية لتسجيل ألقاب العائلات والأعراش القاطنة بجمورة وما جاورها، بني سويك والبرانيس. وقد جاء في السجل ذكر جميع الأعراش وذلك تنفيذا لقانون 23- 3- 1882م المتعلق بالحالة المدنية للبلدية المختلطة لعين التوتة وهذا يدل على أن قانون الحالة المدنية كان يطبق بصفة تدريجية على البلديات. جاء في بداية السجل ما يلي: "**عمالة قسنطينة البلدية المختلطة لعين التوتة قسمة بني سويك قبيلة أولاد زيان الحالة المدنية للأهالي المسلمين تنفيذا لقانون 23 مارس 1882 وقانون التنظيم الإداري 13 مارس 1883**". هذا السجل يحدد لنا القوانين المختلفة التي أصدرتها الإدارة الفرنسية من أجل تنظيم الحالة المدنية وهو تمهيدا لإصدار بطاقات التعريف.

7.2. الأرشيف الخاص أو العائلي

هو كل ما تمتلكه العائلة من وثائق وعقود ومخطوطات وغيرها، ويعتبر ملكية خاصة، وفي الغالب يكون هذا الأرشيف خاص بالعائلات التي مارست وظائف إدارية وقضائية هامة وحتى عسكرية. ويمكن أن نصنفه إلى نوعين، الأول كل ما يتعلق بالوثائق مهما كان نوعها قضائية أو عرفية، النوع الثاني المتعلق بالكتب والمخطوطات.

بالنسبة للنوع الأول، مثال عن أرشيف عائلة النعيجي ببلدية ليشانة وهو ملك لعائلة النعيجي، ينسب إلى السيد محمد بن دحمان المتوفي سنة 1921م تولى وظيفة شيخ البلد لدشرة ليشانة وذلك لما أبداه من كفاءة في الإدارة شؤون البلدة عندما كان عضو في مجلس الجماعة، بقي في هذا المنصب من 1889-1921م.

1- استفدت من هذا الأرشيف شخصيا خلال إعداد مذكرة الماجستير، أنظر: وافية نفطي، الحياة الاجتماعية والثقافية في منطقة بسكرة من خلال وثائق الأوقاف(الأحباس) 1830- 1930، تحت إشراف الأستاذ الدكتور عبد الجليل التميمي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تونس الأولى، مذكرة لنيل شهادة الدراسات المعمقة 1995- 1996.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يحتوي هذا الأرشيف على مجموعة من العقود القضائية الصادرة عن محكمة طولقة وبسكرة، والعرفية ذات أهمية اجتماعية واقتصادية ومختلف المعاملات اليومية التي كان يقوم بها خلال ممارسة وظيفته منها عقود الزواج بكل ما تحمله من تفاصيل اسم الزوجة والولي أو الوكيل قيمة الصداق أنواع الحلى أو المصوغ الذي يشترط في عقد الزواج. إلى جانب المعاملات القضائية الأخرى مثل البيع والشراء وعملية تقسيم دور(حصة) مياه السقي، إضافة إلى مراسلات بينه وبين شيخ العرب بن قانة. التعرف على القضاة اللذين تعاقبوا على محكمة طولقة ووظيفة الباش عدل داخل المحكمة.

النموذج الثاني، خاص بالمخطوطات والكتب فيوجد الكثير من الأشخاص من يملكون مكتبة خاصة، حتى وإن كانت متواضعة فهي تعبر عن ذلك الشغف في جمع المخطوطات والكتب والحفاظ عليها وتكوين مكتبة صغيرة تحتوي على أنفس وأغلى وأهم الكتب التي خطت أو نشرت في الزمن الماضي. وهناك من الأشخاص من يملك عدد أو أعداد من جرائد وصحف تابعة للحركة الوطنية الجزائرية أو الناطقة باسم المعمرين. وقد وجد بمنطقة تاجموت من يملك حوالات خاصة بمصلحة الضرائب.

3. مساهمة رصيد الأرشيف المحلي في البحث في تاريخ المنطقة

يكتسي أرشيفات ولايات بسكرة أهمية بالغة من حيث محتوى الوثائق والفترة الزمنية التي يغطيها وتنوع المواضيع التي يمكن معالجتها، سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وعمرانية وقضائية وغيرها.

بالنسبة لأرشيف بلدية بسكرة نستطيع أن نعالج مجموعة من المواضيع المتعلقة بالحياة السياسية ببسكرة، ونشاط الحركة الوطنية وموقف الإدارة الاستعمارية منها من خلال القوائم الانتخابية والتقارير التي كانت ترسلها مصالح الأمن السري. فقد عرفت بسكرة حضورا قويا للتيارات الحركة الوطنية، ومشاركة واسعة في العملية الانتخابية من بدايات الثلاثينات من القرن العشرين، حيث نجد قوائم المنتخبين الفرنسيين والمسلمين إلى جانب قوائم المرشحين في الانتخابات، مع ذكر سنة الميلاد والمكان والمهنة والمكان الإقامة، على سبيل المثال قد تكرر بالقوائم الانتخابية اسم موريس سعدان (وهو ابن الدكتور سعدان أحد أبرز أعضاء فيدرالية المنتخبين الجزائريين)، الذي ولد في 4-7- 1926 بمدينة ليون بفرنسا، وقُيد أنه من أصحاب الأملاك، وهذا يعني أن موريس قد مارس النشاط السياسي بمدينة بسكرة على غرار والده الدكتور سعدان. لقد احتوت قائمة سنة 1950م على 3915 مسجل من المسلمين و1699 من الفرنسيين. بهذا يمكن التعرف على النشاط السياسي وتكوين فكرة حول صورة المجتمع في تلك الفترة والأشخاص الذين كان لديهم الحق في ممارسة العملية الانتخابية. كما تجدر الإشارة أن هناك أرشيف هام حول الأحزاب الوطنية الناشطة بمدينة بسكرة والنقابات العمالية، والنشاط التجاري.

كما يمكن التعرف على التنظيم الإداري لبلدية بسكرة والمناطق التابعة لها، والتعرف على رؤساء البلديات اللذين تعاقبوا على رئاسة البلدية، والمشاريع العمرانية من خلال سجلات المحاضر مداولات اجتماعات البلدية عبر فترات زمنية متعاقبة. فقد جاء في دفتر مداولات شهر ديسمبر من سنة 1935 إلى شهر ديسمبر 1938،

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

في مداولات المؤرخة في 3 جوان 1935، الصفحة 18، طرح قضايا تتعلق ببعض المسائل منها ما طرحه النائب أحمد لحمر حول تخفيض الضرائب على النخيل، نظرا لقلة الإنتاج وتضرر الملاك من جراء العوامل الطبيعية، وما طرحه النائب بلقاسم دبابش حول ضرورة التنقيب عن المياه، التي لم تعد كافية لسكان بسكرة القديمة. كما نجد بنفس الدفتر قرار رقم 44 الصادر في 13 مارس 1936 حول توسيع مقبرة اليهود نظرا لزيادة عددهم، وأشير أن المقبرة كانت قد أنشأت سنة 1896، وكان تكلفت مشروع توسيع المقبرة، مع بناء قاعة ومد قناة للمياه 26000 فرنك فرنسي.

ما يلفت الانتباه بالنسبة لأهمية هذه الوثائق هو الرصيد المتعلق بأحداث الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها السياسية والاقتصادية على المنطقة، حيث توجد بعض الملفات تحتوي وثائق عن الدعاية الألمانية عبارة عن تقارير للشرطة الفرنسية ببسكرة عن بعض النشطاء في الحركة الوطنية الجزائرية، مثل ما جاء في الوثيقة مؤرخة في 19 مارس 1943 تقرير يتضمن معلومات حول: "**المدعو بوزيدي بن لمبارك أصله من بسكرة وهو تاجر وهو متهم بنشر دعاية لصالح ألمانية، يعقد اللقاءات مع الشباب والمثقفين يتبادل معهم الأخبار في المقاهي الأهلية...**".

يحتوي رصيد أرشيف بلدية بسكرة عن وثائق صادرة من مناطق أخرى منها الوثيقة المرسلة من البلدية المختلطة سدراتة إلى والي قسنطينة المؤرخة في 18 نوفمبر 1945 تقرير رقم S/23، حول الصحف المصرية والتركية جاء فيه: "**أرسل إلى حضرتكم مستخرج من تقرير وصل إلينا في هذا اليوم من طرف مخبرينا حول الجرائد المصرية والتركية وبعض الوثائق وتعليمات حول قيام حركة ضد فرنسا، دخلت من تونس وسوق هراس وتبسة عن طريق السكة الحديد بالطرق والوسائل التالية: نسخ من الجرائد غلفت بصفة محكمة داخل لفائف الورق أو الحديد أو داخل صناديق وربطت تحت عربة القطار من طرف عمال السكة الحديد بمحطة القطار بمدينة تونس ومدينة بنزرت ومحطات أخرى...أرسلت نسخة إلى باتنة وبسكرة وخنشلة للتحقق من الأمر**".

أما بالنسبة أرشيف مديرية الأشغال العمومية يمكن أن ندرس الواقع الاقتصادي بمدينة بسكرة وما ما جاورها من القرى والواحات، مع تغطية لشبكة الطرقات البرية والسكة الحديدية والنقل الجوي[1]. هذا كله من أجل خدمة الاقتصاد الفرنسي، وزيادة النشاط الاقتصادي للمعمرين، وربط الشمال بالجنوب وتصدير منتجات الجنوب إلى الخارج وتنشيط السياحة بالمنطقة. كما حوت هذه الوثائق المخططات وأسماء الشركات التي قامت بإنجاز المشاريع وأسماء العمال من أوروبيين وجزائريين.

1- أنظر دراسة خديجة غريسي، **المشاريع الاقتصادية الفرنسية بمنطقة الزيبان 1844-1962م**، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، إشراف وافية نفطي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية قسم التاريخ، جامعة بسكرة، 2014-2015م.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يعتبر دفتر الأم الموجود على مستوى أرشيف بلدية بسكرة الخاص بتأسيس قانون الحالة المدنية بمدينة بسكرة والذي يعود تاريخه إلى سنة 1898م، وقد قمنا بدراسة هذا السجل بمعية الباحثة جهينة بوخليفي قويدري ضمن فعاليات الملتقى الوطني بجامعة البليدة الملتقى الوطني الموسوم بـ: "**الألقاب العائلية وعلاقتها بنظام الحالة المدنية في الجزائر 1870-1962**" المنعقد بتاريخ 6-7 ديسمبر 2017 بمداخلة حملت عنوان "**الألقاب والكنى في بلدية بسكرة أواخر القرن التاسع عشر من خلال دفتر الأم لسنة 1891**". يحتوي السجل على جدول مقسم إلى خانات طويلة مكتوبة فيها على التوالي (العائلة، شجرة النسب، عدد الأفراد من ذكور وإناث، والسن، والمهنة ومكان الإقامة). وهو بذلك يعد إحصاء رسمي للسكان ببلدية بسكرة مما يساعد على تحديد التركيب النوعي للمجتمع البسكري (أطفال، شباب، كهول) والتركيب الجنسي (ذكور وإناث)؛ وهذا الأمر يساعد السلطات على جباية الضرائب خاصة أنه يكتب في إحدى خانات الجدول مهنة الشخص وذلك للتعرف على النشاط السائد في المنطقة من أجل تحديد التركيب الاقتصادي وتسهيل عملية جباية الضرائب. وبشكل عام الألقاب مكتوبة بالترتيب الأبجدي بدأ بحرف الألف إلى غاية حرف الياء.

أما فيما يخص السجل المحفوظ بأرشيف بلدية جمورة، يمكننا من القيام بدراسة اجتماعية ديموغرافية، إحصاء لعدد السكان التعرف على الفرق والقبائل التي كانت بالمنطقة أصلها وأنسابها، الموازنة بين نسبة المواليد ونسبة الوفيات.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة نخلص إلى الاستنتاجات التالية:

ضُحيت دراسة التاريخ المحلي اليوم بالعديد من الأبحاث التي ساهمت بقدر كبير في كتابة بعض الزوايا من التاريخ العميق لبعض مناطق القطر الجزائري، كما كشفت هذه الدراسات عن بعض الأرشيفات المحلية المتمثلة في أرشيف المؤسسات العمومية كمادة أولية في كتابة هذا النوع من التدوين التاريخي، خاصة الأرشيف الذي يعود في أغلبه إلى فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر؛ وولاية بسكرة تحض بهذا النوع من الرصيد.

تجدر الإشارة أن هذا الأرشيف الموروث عن الإدارة الاستعمارية، هو الأرشيف الذي لم يرحل والذي يمثل نتاج النشاط الإداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في تلك الفترة، ولا نعلم الأسباب الحقيقية وراء بقاء هذا الأرشيف لكن الذي نؤكد عليه هو الحفاظ عليه واستغلاله.

حاولنا من خلال هذه الدراسة وضع بيبليوغرافية متواضعة لأرصدة أهم الأرشيفات المؤسسات العمومية وما تتضمنه من وثائق، وكيف تساهم في كتابة تاريخ منطقة بسكرة السياسي والاجتماعي والثقافي، والعمراني أيضا. وقد تبين أن هذا الرصيد غني بالمعطيات التاريخية المختلفة ويغطي فترة زمنية كبيرة.

توصيات ومقترحات

يعد الأرشيف المحلي الموجود على مستوى مصالح أرشيف المؤسسات العمومية والأرشيف الخاص الذي هو ملك العائلات، مادة أولية لدراسة التاريخ المحلي مما يتطلب استغلاله من جانب الباحثين، وقبل ذلك

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يتطلب الأمر جرد وجمع، وفهرسة هذا الأرشيف والحفاظ عليه بغرض تكوين مادة خبرية لدراسة تاريخ الجزائر المعاصر. ومن أجل هذا يمكن تقديم بعض المقترحات نساهم من خلالها في جمع مصادر تاريخ الجزائر المعاصر وعلى الباحثين في تخصص التاريخ وعلم المكتبات أن يكونوا طرفا أساسيا في هذه العملية:

- مواصلة عملية البحث عن هذه الأرشيفات سواء من جانب الأستاذ الباحث أو الطالب الباحث في الماستر والدكتوراه، ولا يقتصر الأمر على الأرشيف العام، بل الخاص والمخطوطات أيضا.
- معالجة وتصنيف وترتيب الأرصدة حسب المواضيع والتواريخ، فأرشيف بلدية بسكرة يحتاج إلى إعادة فهرسة شاملة للعلب وما تحتويها من وثائق.
- تشجيع الطالب في التاريخ على البحث في الأرشيف والاعتماد عليه في دراساته وأبحاثه.
- توظيف الأرشيف المحلي في الأبحاث التاريخية.
- عقد اتفاقية مع المؤسسات العمومية التي تملك أرشيف تاريخي، وبعض الموثقين المسؤولين المباشرين عن الأرشيف التاريخي للمحاكم العدلية، من أجل تسهيل عملية البحث لدى الباحث ومحاولة تذليل العراقيل.
- التواصل مع المسؤولين عن هذه الأرشيفات وتبيان أهمية هذا الأرشيف في الدراسات التاريخية حتى نتفادى العراقيل البيروقراطية.
- التركيز على الجانب المعرفي لدي الطالب الباحث من ناحية اللغة الأجنبية خاصة الفرنسية. فالطالب قد يقع بين يديه وثيقة هامة وتكون معطياتها ذات قيمة علمية لبحثه لكن جهله للغة الوثيقة قد يهملها ويتغاض عنها.
- فتح تخصصات في الماستر في التاريخ المحلي.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ملاحق

نماذج من الوثائق المحفوظة بأرشيف بلدية بسكرة

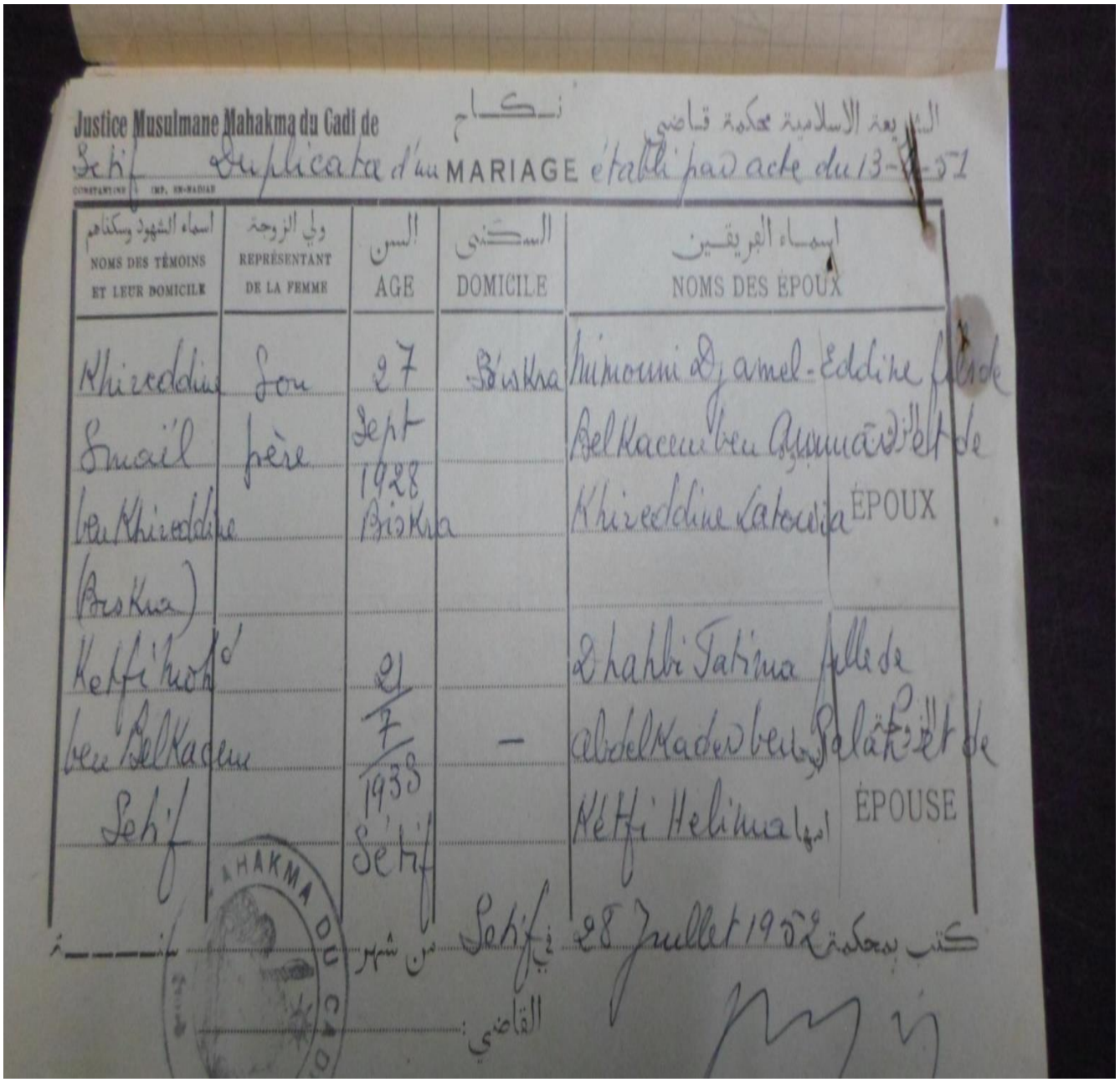

Justice Musulmane Mahakma du Cadi de Sehf — نكاح — الشريعة الإسلامية محكمة قاضي

Duplicata d'un MARIAGE établi par acte du 13-[illegible]-51

أسماء الشهود وسكناهم NOMS DES TÉMOINS ET LEUR DOMICILE	ولي الزوجة REPRÉSENTANT DE LA FEMME	السن AGE	السكنى DOMICILE	أسماء الفريقين NOMS DES ÉPOUX
Khireddine	Son	27	Biskra	Himouni Djamel-Eddine fils de
Smail	père	Sept		Bel Kacem ben Ammar Djellat de
ben Khireddine		1928		Khireddine Katouda ÉPOUX
(Biskra)		Biskra		
Kefifi Mohamed		21		Dhahbi Fatima fille de
ben Bel Kacem		7	—	Abdelkader ben Salah Djellat de
Sehf		1933		Kéfi Hélima ÉPOUSE
		Sehf		

كتب بمحكمة Sehf في 28 Juillet 1952 من شهر

القاضي:

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

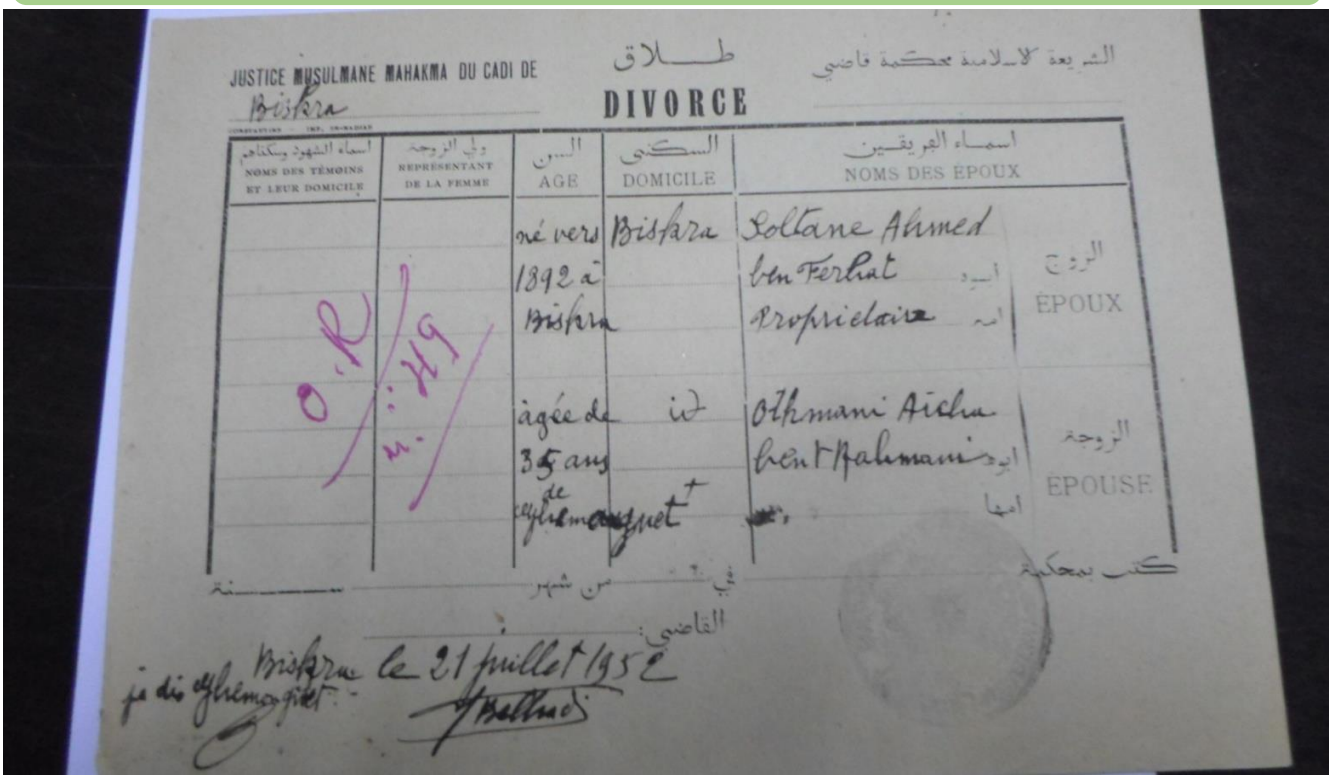

JUSTICE MUSULMANE MAHAKMA DU CADI DE Bisfra

طـــلاق

DIVORCE

الشريعة الاسلامية محكمة قاضي

أسماء الشهود وسكناهم NOMS DES TÉMOINS ET LEUR DOMICILE	ولي الزوجة REPRÉSENTANT DE LA FEMME	السن AGE	السكنى DOMICILE	أسماء الفريقين NOMS DES ÉPOUX
		né vers 1892 à Bisfra	Bisfra id	Soltane Ahmed ben Ferhat Propriétaire — الزوج EPOUX
		âgée de 35 ans	id	Othmani Aicha bent Rahmani — الزوجة EPOUSE

كتب بمحكمة

في ـــــ من شهر ـــــ سنة ـــــ

القاضي:

je dis eglrémagret. Bisfra le 21 juillet 1952

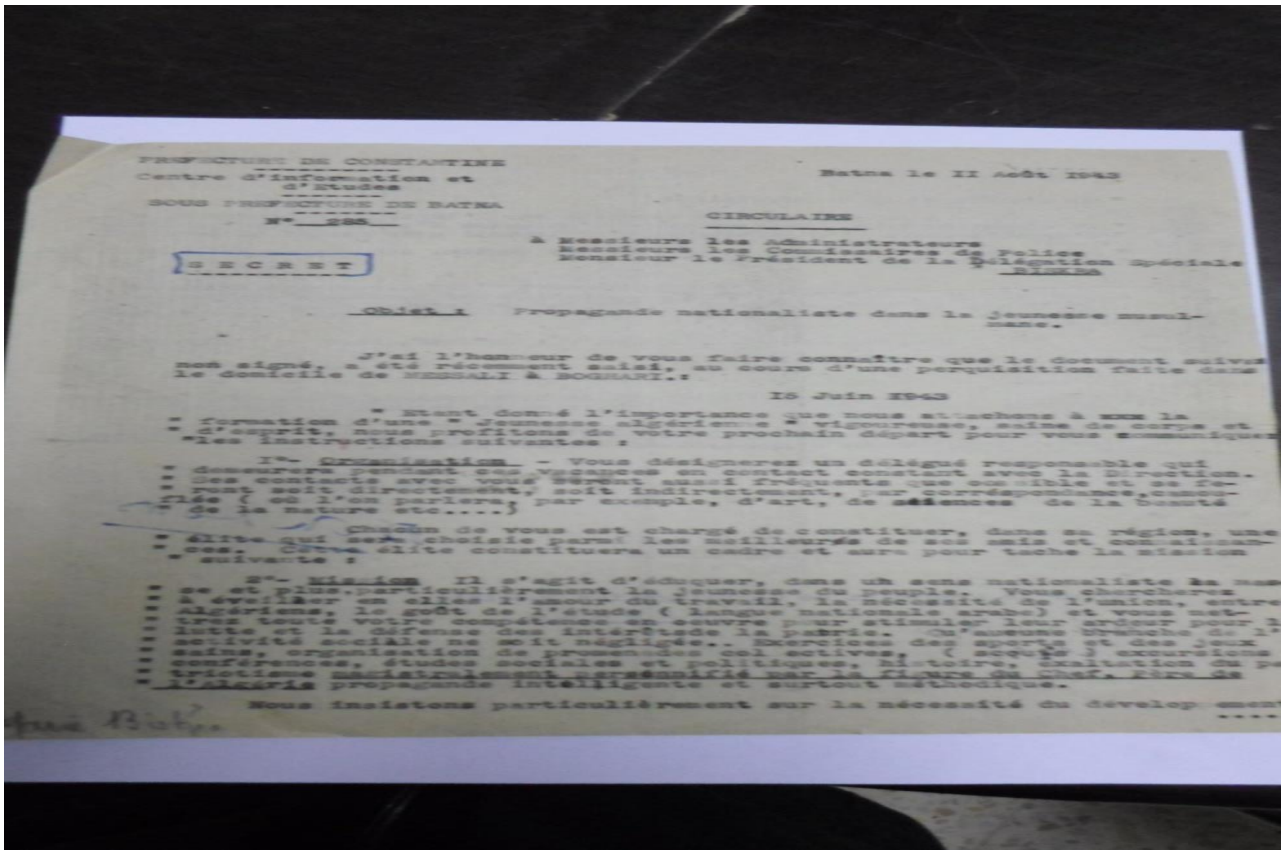

PREFECTURE DE CONSTANTINE
Centre d'Information et d'Etudes
SOUS-PREFECTURE DE BATNA

Batna le 11 Août 1943

CIRCULAIRE

SECRET

Objet : Propagande nationaliste dans la jeunesse musulmane.

J'ai l'honneur de vous faire connaître que le document suivant a été récemment saisi, au cours d'une perquisition faite dans le domicile de [illegible]

15 Juin 1943

Etant donné l'importance que nous attachons à [illegible]

I°- Organisation. - Vous désignerez un délégué responsable qui [illegible]

2°- Action. Il s'agit d'éduquer, dans un sens nationaliste [illegible]

Nous insistons particulièrement sur la nécessité du développement

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

صورة من دفتر الأم لقانون الحالة المدنية سنة 1998

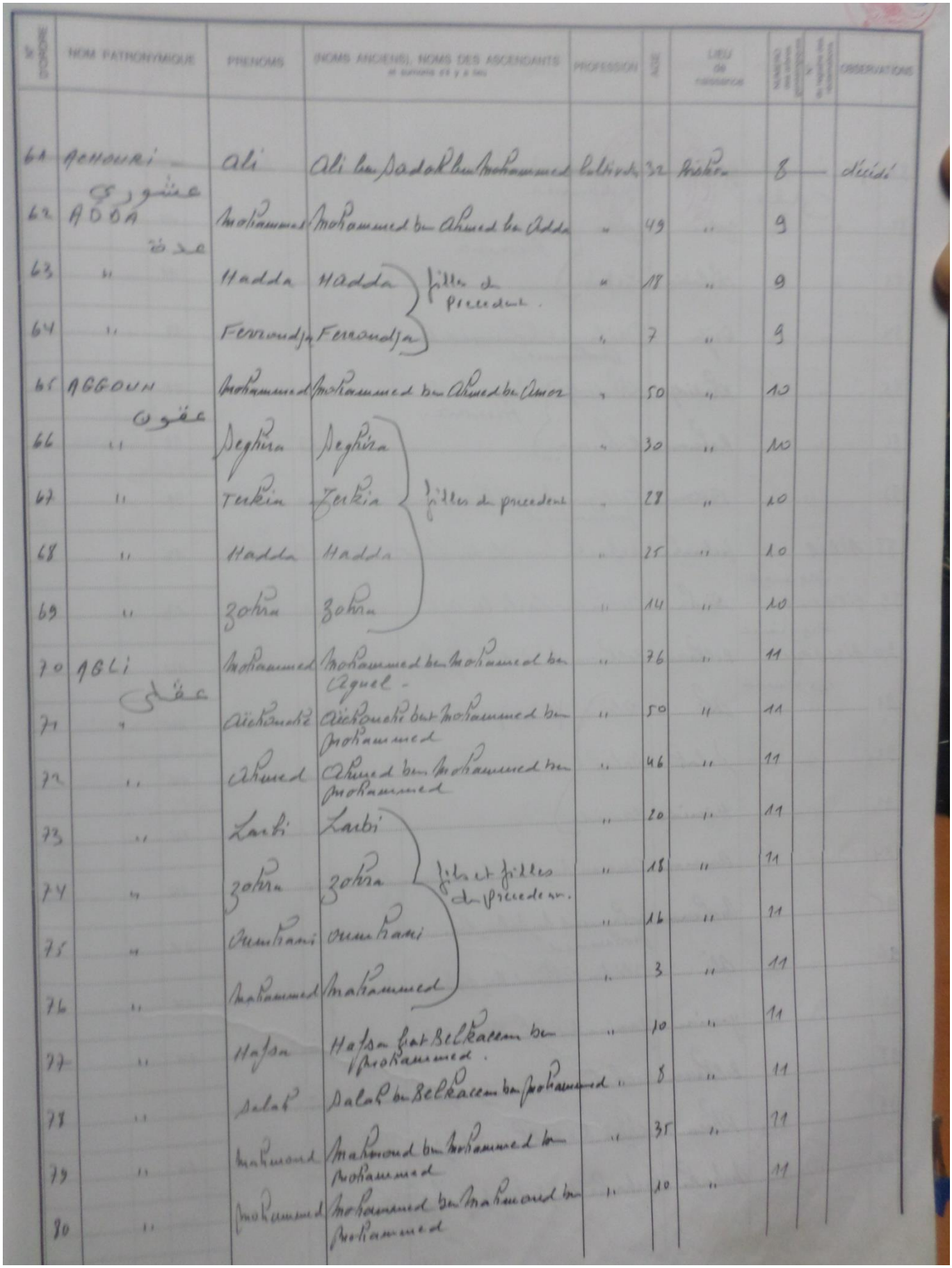

N° D'ORDRE	NOM PATRONYMIQUE	PRENOMS	(NOMS ANCIENS) NOMS DES ASCENDANTS et surnoms s'il y a lieu	PROFESSION	AGE	LIEU de naissance	NUMERO de la case du registre		OBSERVATIONS
61	Aouari عشوري	Ali	Ali ben Sadok ben Mohammed	Cultivateur	32	Arbor	8		décédé
62	ADDA عدة	Mohammed	Mohammed ben Ahmed ben Adda	"	49	"	9		
63	"	Hadda	Hadda fille de précédent	"	18	"	9		
64	"	Ferroudja	Ferroudja	"	7	"	9		
65	AGGOUN عقون	Mohammed	Mohammed ben Ahmed ben Amor	"	50	"	10		
66	"	Seghira	Seghira	"	30	"	10		
67	"	Terkia	Zerkia fille de précédent	"	28	"	10		
68	"	Hadda	Hadda	"	25	"	10		
69	"	Zohra	Zohra	"	14	"	10		
70	IGLI غلي	Mohammed	Mohammed ben Mohamed ben Aguel	"	76	"	11		
71	"	Aïchouche	Aïchouche bet Mohammed ben Mohammed	"	50	"	11		
72	"	Ahmed	Ahmed ben Mohammed ben Mohammed	"	46	"	11		
73	"	Larbi	Larbi	"	20	"	11		
74	"	Zohra	Zohra fils et filles de précédent	"	18	"	11		
75	"	Oumhani	Oumhani	"	16	"	11		
76	"	Mohammed	Mohammed	"	3	"	11		
77	"	Hafsa	Hafsa fat Belkacem ben Mohammed	"	10	"	11		
78	"	Salah	Salah ben Belkacem ben Mohammed	"	8	"	11		
79	"	Mahmoud	Mahmoud ben Mohammed ben Mohammed	"	35	"	11		
80	"	Mohammed	Mohammed ben Mahmoud ben Mohammed	"	10	"	11		

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

قائمة المراجع

بالعربية

كامل أسامة ، ومحمد الصيرفي. (2006). **أنظمة الأرشيف**. البحرين: مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية.

أسد رستم. (2002). **مصطلح التاريخ** (الإصدار ط 3،). بيروت: المكتبة العصرية.

الصباغ، ليلى. (1984). **دراسة في منهجية البحث التاريخي**. دمشق: مطبعة الإنشاء.

بدوي، عبد الرحمان. (1962). **النقد التاريخي**. القاهرة: دار النهضة العربية.

جمال الخولي. (2002). **مدخل لدراسة الوثائق والأرشيف**. الاسكندرية: دار الثقافة العلمية.

درواز كمال. (ديسمبر, 2003). **الحماية القانونية للأرشيف في التشريع الجزائري**. مجلة المكتبات والمعلومات ، *04* (02)، الصفحات 113-131.

الحويج عبد الحميد محمد. (سبتمبر, 2020). **الوثائق الأرشيفية وأهميتها في البحث العلمي**. *مجلة كلية الآداب* (30)، الصفحات 206-222.

سعيدوني ناصر الدين. (2000). **أساسيات منهجية التاريخ** . الجزائر: دار القصبة للنشر.

بالأجنبية

Marc Cote .(بلا تاريخ)recherché geographiques en Algerie sources et documents le Cadstre en Algérie . **Annals Algérienne de geographie**.

Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)